

Distr.: Limited
26 July 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٧ من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس السيد غيرت روزنشال (غواتيمالا) على
أساس مشاورات غير رسمية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ بـ٩ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي
أيدت فيه الجمعية توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١) والذي
تم اعتماده في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ يشير أيضا إلى مضمون الفصل الثالث من توافق آراء مونتيري، وبخاصة الفقرة
٦٩ منه المتعلقة بالالتزام بتعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلا
عن الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الإدارية المعنية لأصحاب المصالح الآخرين من
المؤسسات، والاستفادة استفادة أكبر وذلك لأغراض متابعة المؤتمر وتنسيقه،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس عن الاجتماع الربيعي السنوي
الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة
العالمية، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ يقر بالصلة بين تمويل التنمية، وتحقيق غايات وأهداف إنمائية متفق عليها دوليا تشمل الغايات والأهداف المذكورة في الإعلان بشأن الألفية^(٢)، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ يدرك أهمية مواصلة الالتزام الكامل، وطنيا وإقليميا ودوليا، بتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم توصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومتابعتها، بشكل مناسب، ومواصلة إقامة الجسور فيما بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية في إطار الخطة الكلية للمؤتمر،

١ - يعرب عن ارتياحه لعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٢ - يؤكد التزامه بالإسهام في تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، سواء في سياق ولايته العامة بمتابعة ومساندة تنفيذ الالتزامات المعتمدة في سائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بما فيها مؤتمر قمة الألفية، أو كعملية هامة من عملياته الخاصة. وفي هذا الصدد، ستمنح أولوية إلى أربع مهام عامة لها صلة بأنشطة المتابعة هي: (أ) تعزيز الاتساق داخل الأمم المتحدة واتباع نهج متكامل في المتابعة؛ و (ب) تكثيف التفاعل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن أصحاب المصالح الآخرين من المؤسسات؛ و (ج) مواصلة إشراك أصحاب المصالح المعنيين الآخرين، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ و (د) إعداد مدخلات للجمعية العامة لتنظر فيها؛

٣ - يقرر أن يشجع، لدى اضطلاع بدوره التنسيق في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة، على اعتماد استجابة متماسكة ومتكاملة من جانب مختلف الإدارات والوحدات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، كل في سياق اختصاصه. وتحقيقا لهذه الغاية، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم في دورة موضوعية مستأنفة تعقد في عام ٢٠٠٢، في دورته التنظيمية لعام ٢٠٠٣، على أبعد تقدير، معلومات عن مختلف أنشطة المتابعة التي يجري اتخاذها في إطار الأمم المتحدة دعما لتنفيذ توافق آراء مونتيري، تمكن المجلس من إعداد توصيات تستهدف اعتماد استجابة متماسكة ومتكاملة ووضعها موضع التطبيق؛

٤ - يؤكد التزامه بالاستفادة الكاملة من الحوار الذي يجري بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في الاجتماع

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

الربيعي السنوي من أجل القيام، في إطار دوره بالتفاعل مع أصحاب المصالح الآخرين من المؤسسات، بمعالجة مسائل الاتساق والتنسيق والتعاون المتصلة بمتابعة المؤتمر إضافة إلى المسائل العامة التي تهم الجميع، وفي هذا الصدد:

(أ) يؤكد الحاجة إلى وضع جدول أعمال مركز ومعد جيداً لاجتماع يستهدف دفع عجلة التنفيذ، فضلاً عن دراسة اتخاذ خطوات أخرى من جانب أصحاب المصالح للمضي بعملية مونتيري قدماً؛

(ب) يوصي أن يعكس جدول الأعمال النهج الكلي للتصدي للتحديات المنهجية المترابطة التي تواجه تمويل التنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) يقر دعوة جميع أصحاب المصالح من المؤسسات إلى موافاة الأمين العام، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣، بتقارير مؤقتة عن العمل المضطلع به والمزمع، في إطار اختصاص كل منها، بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري. بمختلف عناصره، على أساس أن تشكل تلك التقارير مدخلات أساسية للتحضير للاجتماع؛

(د) يشدد على الحاجة إلى مواصلة الاتصالات بين ممثلي الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الإدارة/الأمانة العامة، على حد سواء؛

٥ - يعرب عن استعداده لمواصلة الطابع الابتكاري والتشاركي الذي اتسم به المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ولتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تفاعله مع المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية في إطار الاجتماعات الربيعية السنوية التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. سوف يقرر المجلس الطرائق والأشكال المحددة الكفيلة بتجسيد هذا الالتزام، وذلك وفقاً لنظامه الداخلي وإجراءات الاعتماد لديه وطرائق الاشتراك المستخدمة في المؤتمر وفي عملياته التحضيرية؛

٦ - يؤكد استعداده تقديم تقارير إلى الجمعية العامة وتقديم مدخلات إلى الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة، وبشأن جميع الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعماً لعملية مونتيري، تشمل نتائج الاجتماع الربيعي السنوي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية؛

٧ - يدعو جميع أصحاب المصالح الآخرين في عملية مونتييري، وبخاصة مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى وضع مسألة تنفيذ توافق آراء مونتييري في صدر جدول أعمال كل منها، ويدعو كذلك جميع أصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين من المؤسسات إلى التعاون بشكل كامل على تقديم الدعم الفعال، عملاً بالفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتييري والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٦ بء.
